سوريا

دوما أقرب إلى الحسم العسكري

تزداد احتمالات التوجه لحسم وضع مدينة دوما المعلّقة، رهناً بتعثّر مسار التفاوض حتى مساء أمس، من طريق الخيار العسكري، خاصة أن «جيش الإسلام» يصرّ على رفض مغادرة المدينة

فرضت طبيعة العلاقة السيئة بين «جيش الإسلام» وباقي الفصائل المسلحة صاحبة النفوذ في إدلب ومحيطها، تعقيدات في وجه قبول الفصيل لتسوية تتضمن خروج مقاتليه من مدينة دوما. ولم يكتب لمسار التفاوض الذي أطلقه الجانب الروسي، النجاح، برغم أنه بدأ في وقت سابق عن محادثات حرستا وعربين، وتضمن دخولاً للمساعدات الأممية وإجلاء حالات صحية طارئة، إلى جانب خروج آلاف المدنيين عبر مخيم الوافدين. وحتى مساء أمس، كانت المعطيات تشير إلى أن الجيش السوري يُعدّ لحسم ملف الجيب الأخير المسلّح في الغوطة الشرقية، بعمل عسكري، بعد تعثّر مسار التفاوض. وكان ينتظر أن يعقد لقاء بين الجانب الروسي وممثلين عن «جيش الإسلام» أمس، للتوصل إلى قرار نهائي بشأن البنود الخلافية التي جرى التفاوض عليها خلال الأيام الفائتة.

عدد من المسؤولين في «جيش الإسلام» أشاروا إلى أنهم قدّموا للطرف الروسي عرضاً للتسوية، يتضمن بقاءهم في مدينة دوما، موضحين أن الجانب الروسي كان قد خيّرهم بين التسوية أو مواجهة الخيار العسكري. ويزيد تعنّت الفصيل المسلح الأخير في الغوطة، ورفضه الخروج من المدينة، احتمالات التحوّل من طاولات التفاوض إلى الميدان، لحسم الملف خلال فترة قصيرة، خاصة أن الجانب الحكومي أبدى رفضه لخياري بقاء المسلحين في المدينة أو خروجهم نحو المنطقة الجنوبية. وانعكس التعثّر في سياق التفاوض على الوضع داخل دوما، إذ أفادت مواقع معارضة بخروج احتجاجات شعبية تطالب «جيش الإسلام» بحسم ملف التسوية وتجنّب احتمال العمليات العسكرية. التحرك الشعبي متوقع في دوما، خاصة أن عدداً كبيراً من المدنيين راهن على صفقة تبقيهم في منازلهم، وهذا ما جعلهم يرفضون الخروج عبر مخيم الوافدين إلى مراكز الإقامة المؤقتة. وفي محاولة لتخفيف زخم الاحتجاج وتأثيره، نشرت الصفحات الرسمية للفصيل صوراً لزيارة قائد «جيش الإسلام» عصام بويضاني عدداً من أحياء المدينة وساكنيها، وذلك لـ«توضيح آخر المستجدات على الصعيد الداخلي». ومن شأن تحوّل كفة الميزان إلى الميدان، أن تدفع العديد منهم إلى محاولة الخروج من المدينة أو الضغط على قادة المسلحين، ولا سيما أن أي عمل عسكري سيترافق بتصعيد في الغارات الجوية والاستهدافات المدفعية، على غرار ما جرى في بلدات أخرى من الغوطة. وساهمت سرعة دخول حرستا وعربين ومحيطها في إطار التسويات من ضيق الخيارات والوقت لدى «جيش الإسلام»، الذي سبق أن حاول مع «فيلق الرحمن» و«أحرار الشام»، بتسهيل من جهات إقليمية، التواصل مع الوفود الأعضاء في مجلس الأمن برسالة مشتركة، لشرعنتهم كطرف في الهدنة الأممية المفترضة، التي لم تجد طريقاً إلى التطبيق.

التعقيدات في ملف دوما، لم تحضر في بلدات بيبلا وبيت سحم وجوارهما، إذ يقود وفد مكون من وجهاء محليين ورجال دين، مسار التفاوض مع الجانب الروسي، للتوصل إلى تسوية تتيح ترحيل المسلحين الرافضين للمصالحة إلى الشمال السوري، وعودة سيطرة الحكومة على المنطقة. الضغط الروسي الحكومي لإنجاز التسوية هناك، ينطلق من قرب تحرك عسكري ضد «داعش» في حيّ القدم ومخيم اليرموك والحجر الأسود. وسيتيح حسم ملف بيبلا وبيت سحم، حصار التنظيم ومنعه من التمدد على حساب الفصائل المسلحة شرقاً، نحو محيط طريق المطار. وشهد محيط منطقة القدم وصول تعزيزات عسكرية للجيش السوري، في ما بدا أنه تحضير لإطلاق تحرك عسكري باتجاه المواقع التي دخلها «داعش» قبل مدة قصيرة. وفي موازاة التطورات في ملف التفاوض، نقلت وكالة «سانا» عن مصدر عسكري، قوله إن عدد المدنيين الخارجين من مناطق الغوطة عبر «الممرات الإنسانية»، وصل إلى أكثر من 128 ألف مدني. وجاء ذلك في وقت تواصلت فيه عملية إجلاء المدنيين والمسلحين من مدينة عربين إلى المنطقة الشمالية. وشهد أمس، تحضير 89 حافلة تقل 5290 شخصاً بينهم 1374 مسلّحاً، تمهيداً لنقلهم إلى إدلب، فيما أعلنت الأمم المتحدة أنها تحضّر لإدخال قافلة مساعدات إنسانية إلى مدينة دوما «فور الحصول على جميع الموافقات والضمانات للدخول والخروج»، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن الوضع هناك «متغير».

شهد محيط دوما تحضيرات من الجيش السوري لأي عمل عسكري مرتقب (هيثم الموسوسي)

> يلتقي ستيفان دي ميستورا وزير الخارجية الروسي في موسكو

التطورات الأخيرة التي تنتظر الحسم خلال الأيام القليلة المقبلة، تأتي قبل أيام على قمة رئاسية ثلاثية، روسية تركية إيرانية، تستضيفها تركيا في الرابع من نيسان المقبل. ومن شأن اللقاء المنتظر أن يكشف عما تحضّر له الدول الضامنة الثلاث، لدعم مسارَي المحادثات في أستانا وسوتشي. وكما جرت العادة قبل اللقاءات المهمة بين هذه الدول،

العراق

«ميثاق الشرف» الأمني: اتفاق ملغوم لتقويض «الحشد»؟

شهدت بغداد التوقيع على «ميثاق شرف» انتخابي رعته الأمم المتحدة. يُعدّ الأول من نوعه في تاريخ العمليات الانتخابية في العراق. وعلى الرغم من أن تحالف «الفتح»، الذي يمثّل «الحشد الشعبي»، خضر حفل التوقيع، مبدياً استعداده للالتزام بما نصّ عليه الميثاق، إلا أن بعض المصادر حذّرت من «قطب مخفية» في الاتفاق، تستهدف التضييق على «الحشد» خلال الانتخابات، وفي المرحلة التي ستعقبها

بغداد ـ **محمد شفيق**

فجأة، ومن دون مقدّمات، أعلنت الأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، أنها أنجزت «ميثاق شرف» لتنظيم العملية الانتخابية في العراق، وافقت عليه أغلب القوى السياسية، لتُحدَّد لاحقاً يوم الأربعاء موعداً للتوقيع عليه، وهو ما تم فعلاً عصر أمس، ولكن في غياب رؤساء الجمهورية والبرلمان والحكومة، بعدما كان مُقرَّراً حضورهم. سرعة الإعلان عن الميثاق وتوقيعه، وحجم الضبابية التي أحاطت به، وامتناع الرئاسات الثلاث وقادة الكتل عن إصدار مواقف بشأنه، كلها تثير تساؤلات بشأن هذا الاتفاق الذي يُعدّ سابقة في تاريخ العمليات الانتخابية، إذ لم يسبق للأمم المتحدة أو أي منظمة دولية أخرى أن تبنت وثيقة بشكل معلن، وألزمت الكتل السياسية بها، حتى في فترة ما بعد الانتخابات.

الميثاق المعلن يتكوّن من 24 مادة تبدأ بـ«تكافؤ الفرص لجميع المرشحين وأعضاء الأحزاب السياسية المتنافسة... وأن للجميع الحق في الترشح والانتخاب من دون أي عائق أو تأثير»، وتنتهي بـ«تشكيل غرفة عمليات مشتركة مؤلفة من ممثلي الكيانات الموقعة على هذا الميثاق تجتمع أسبوعياً»، لكن مصادر مطلعة على كواليس ولادة الميثاق تحدثت، إلى «الأخبار»، عن «جزء مخفي» في الاتفاق، «تكمن فيه الخطورة والأهداف الحقيقية التي أرادها عرابوه». توضح المصادر أن الميثاق جاء ثمرة لتحضيرات استمرت عدة أشهر منذ العام الماضي، تضمنت عقد مؤتمرات كانت تحوم حولها «شبهات» في بروكسل وعمان وأنقرة وأربيل، حضرها سياسيون وشخصيات مطلوبة للقضاء بتهم فساد وإرهاب. وتضيف المصادر أن بعض القوى التي تمثل المحافظات الغربية «تنبهت مبكراً إلى تراجع حظوظها داخل مناطقها، عقب انهزام داعش، وصعود الحشد الشعبي، ونجاحه نسبياً في كسب ود أبناء بعض تلك المناطق، ما دفعها إلى تبني عدة خيارات لمواجهة نفوذ الحشد». وتستذكر المصادر السيناريوات التي طُرحت خلال الأشهر السابقة، كتشكيل حكومة «إنقاذ» أو «طوارئ»، وحل البرلمان، ومن ثم الدعوة إلى تأجيل الانتخابات النيابية فترة عامين، وتخفيض سقف المطالب إلى عام، فستة أشهر، قبل أن يحسم البرلمان والمحكمة الاتحادية الجدل، ويقرّا إجراء الانتخابات في أيار/ مايو المقبل، «إلى أن استُنفذت كل تلك الوسائل، ووصل الأمر إلى الخطة (ب) أو الانقلاب الناعم»، الذي جاء في صورة «ميثاق فضفاض وملغوم»، نجحت القوى المناوئة لـ«الحشد» في جعل الأمم المتحدة «واجهة» له.

وتتوقع المصادر أن تستخدم تلك القوى إمكاناتها في شنّ «حملات ممنهجة» ضد تحالف «الفتح»، توازياً مع محاولات التقرّب من «خصومه» من السياسيين «الشيعة»، كزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الذي بدا طرحه متناغماً مع ما تطرحه القوى المذكورة، عندما طالب أخيراً بـ«إشراف أممي مستقل على الانتخابات». وتضيف المصادر أنه «سيتمّ العمل على تحريك منظمات مدنية وحقوقية في تقديم تقارير وأدلة مصطنعة على خرق الفتح لبنود الميثاق، في ما يتعلق بالدعاية الانتخابية والنفوذ العسكري».

غاب حيدر العبادي عن حفل توقيع الميثاق (أ ف ب)

> يتضمن الميثاق بنوداً متصلة بمرحلة ما بعد الانتخابات

وتنص المادة الثالثة من الميثاق على «إدانة أي خطاب طائفي أو عرقي... ومحاسبة أي جهة تقوم بذلك وفق القانون»، فيما تنص المادة التي تليها على «رفض العنف بكل أشكاله، والتصدي لأي ظاهرة أو ممارسة تهدف إلى تمزيق الوحدة الوطنية». أما المادة التاسعة فتدعو إلى «تحريم الاحتراب واللجوء للعنف السياسي، ومنع التهديد المباشر أو المبطن بين المتنافسين في الانتخابات». هذه المواد تشكل، وفقاً للمصادر نفسها، «أرضية مناسبة لإدانة (الفتح)، أو على الأقل بعض تشكيلاته، أو جرهم إلى المواجهة والصدام إعلامياً على الأقل، وفي حال استطاع تجاوز عقبات منافسيه فإنه سيكون أمام تحديات أخرى ستكون أكثر مما قبل الانتخابات». ويلزم الميثاق المتنافسين في الانتخابات بـ«مبدأ التداول السلمي للسلطة... والقبول بنتائج الانتخابات بعد إقرارها رسمياً» كما جاء في المادة 21، بينما تدعو المادة التي تليها «كافة الأطراف للانخراط بشكل فوري في الإعداد لتشكيل الحكومة الجديدة وفقاً للأطر الدستورية، واستناداً إلى نتائج الانتخابات».

تحالف «الفتح» الذي حضر عنه رئيس كتلة «بدر» في البرلمان، محمد ناجي، التوقيع على الميثاق، نفى مصدر قيادي فيه معرفته بـ«قطب مخفية» في الاتفاق، مؤكداً أن تحالفه سيكون «أول العاملين، وليس أول الموقعين فحسب، بأي وثيقة شرف حقيقية». وشدد المصدر على أنه «لا يمكن لأي ميثاق شرف أن يتعارض مع (الفتح) القائم على احترام القوانين والسلوكيات الانتخابية». وبشأن ما جاء في الوثيقة من شروط تخص الدعاية الانتخابية، وعما إذا كان ذلك سيحظر على «الفتح» الحديث عن إنجازاته ضد «داعش» في حملته الانتخابية، اكتفى المصدر بتعليق ساخر: «هل يريدوننا أن نقول إن شهداء الحشد قُتلوا صعقاً بالكهرباء؟!».

مقالة تحليلية

فشل إسرائيل في سوريا: رهان على تدخّل أميركي... واسع

يحيى دبوق

شهدت لاءات إسرائيل وخطوطها الحمر، تجاه الساحتين اللبنانية والسورية، تنامياً وتراكماً ملحوظين خلال السنوات القليلة الماضية، من عمر الحرب السورية. تنام يعبّر في حد أدنى عن إخفاق إسرائيلي في وإضافة إلى الجهد الخاص في التصدي، تحاول تل أبيب، وهو أمر غير مخفي، دفع الآخرين في الساحتين، الى تحقيق النتيجة المتعذرة. لكن ما يحول دون ذلك، إلى الآن، وجود مروحة واسعة من السيناريوات والفرضيات، يتداخل فيها المعطى الإقليمي بالدولي، يحول حتى الآن دون خروج خيار تحقيق المصلحة الإسرائيلية عبر طرف ثالث. فالمنازلة باتت دولية أكثر من كونها إقليمية، رغم أن ساحة المعركة إقليمية بامتياز. وتعاني المقاربة الإسرائيلية في السنوات الماضية، وتحديداً ما يتعلق بإعلان الخطوط الحمر والالتزام بها، وكذلك توصيف التهديدات، عدم وضوح ولغط يتكشفان تباعاً في مواقف إسرائيل وتصريحاتها، وكذلك في أفعالها وامتناعها أيضاً عن الأفعال. لغط لا يستند إلى قصور في فهم التهديدات أو تشخيصها، أو ربما مساراتها، بل إلى واقع الساحتين اللبنانية والسورية اللتين باتت تهديدهما أوسع وأكبر، من قدرة إسرائيل على مواجهته.

قبل يومين فقط، كمثال جديد على «اللغط»، شدّد وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، على أنه «لن يكون هناك وجود إيراني عسكري في سوريا، لأننا لا نتكلم فقط، بل نقصد ما نقول». وكلام ليبرمان الذي ورد في مؤتمر نظمته صحيفة «يديعوت أحرونوت» جاء قطعياً في التعبير عن مصلحة إسرائيل، لكنه موضع شك في التعبير عن أفعالها. هذا ما أكده رئيس الاستخبارات العسكرية المنتهية ولايته، أمس، هرتسي هليفي، الذي شدد في المقابل، وعلى نحو نقيض، أن «التحدي الكبير الماثل أمام إسرائيل هو بيئتها الإقليمية المتغيرة، بدءاً من استمرار إيران في تركيز سيطرتها في سوريا، مروراً بوسائل تسلح حزب الله...». تصريح ثان، حرفي ومهني، ناقض مضمون التصريح الأول، وأكد على إخفاق في فرض الخطوط

> كبرت الخطوط الحمر في سياق استراتيجية «المعركة بين الحروب»

الحمر، رغم تكرار الإعلان عنها والتمسك بها.

وكبرت الخطوط الحمر الإسرائيلية وترعرعت، في سياق وضمن استراتيجية «المعركة بين الحروب»، التي تهدف إلى منع تمكين واقتدار الأعداء وتأجيل الحرب المقبلة قدر المستطاع، طالما أنه بات من المتيقن أن لا انتصار فيها. الخطوط الحمر جاءت تعبيراً عن هذه الاستراتيجية وهي الترجمة العملية لها. لكن كما يتضح، بل بات واضحاً، لم تؤدِ المطلوب منها، ولم تحقق أهدافها. الخطوط الحمر فشلت، وأضيف إلى الفشل خطوط حمر جديدة.

بعد مدة قصيرة من بدء الحرب في سوريا، أعلنت إسرائيل عن خطين أحمرين، قالت إنها لا تسمح بتجاوزهما: تسلح حزب الله بسلاح كاسر للتوازن من سوريا وعبرها؛ وانزلاق السلاح الكيميائي السوري لحيازة حزب الله وغيره. أضيف للخطين خط ثالث في وقت لاحق، على لسان وزير الأمن في حينه، موشيه يعلون: المسّ بالسيادة الإسرائيلية. وكان معناه شنّ عمليات انطلاقاً من الأراضي السورية على حدود الجولان المحتل. وراهنت إسرائيل طويلاً على إمكان إسقاط الدولة السورية، في ظل تعذر قدرتها الذاتية على فرض مصالحها بنفسها. إخفاق المسلحين ورعاتهم، أعادها إلى المربع الأول، ليس في مواجهة إخفاق فرض الخطوط الحمر الثلاثة وحسب، بل مع توسع فيها لتشمل تهديدات أكبر هي نتيجة طبيعية لنجاح الدولة السورية وحلفائها ضد خطة إسقاطها وما كان سيليها.

الخيارات الإسرائيلية لفرض مصالحها محدودة جداً، كما بات معروفاً، رغم كل القدرة العسكرية الموجودة في حوزتها. لا يتعلق الأمر بقدرة على شن هجوم أو هجمات، بل على مرحلة ما بعد شن الهجمات وعلى قدرة تحقيق النتائج وعلى تحمل التبعات في أعقابها. الساحة السورية متشعبة وتتداخل مصالح الأطراف فيها إلى الحد الذي يمنع المغامرة الإسرائيلية فيها، ويدفعها قسراً إلى الاكتفاء بهجمات قاصرة عن تغيير المشهد أو مواجهة كاملة للتهديدات.

على ذلك، وانطلاقاً من محدودية القدرة، وانطلاقاً أيضاً من عدم قدرة إسرائيل على الاستسلام والتعايش مع واقع التهديد المتشكل في سوريا، تسعى تل أبيب إلى دفع وتحفيز توسيع التدخل العسكري الأميركي لتحقيق ما تعجز عنه بوسائلها وقدراتها الذاتية. هذا الرهان لا يستند فقط إلى قدرتها على الإقناع، بل إلى المصلحة الأميركية المباشرة، المعلن عنها من قبل الإدارة الحالية، في صد ورجاع نفوذ أعداء إسرائيل في سوريا ولبنان إلى الخلف: إيران والدولة السورية وحلفاؤهما. الأمر الذي لا يتحقق، بحسب الرؤية الإسرائيلية، من دون تدخل عسكري أميركي أوسع وأشمل، وأكثر عدائية ومباشرة، في الساحة السورية، رغم كل المحاذير التي منعت هذا الخيار، حتى الآن.

هل يتحقق لإسرائيل ذلك؟ يبدو أن الرهان قائم بالفعل، بل معلن عنه في أكثر من موقف وتسريب، وتخاض الاستعدادات بناءً عليه. هذا كله، رغم ما يكتنف هذا الرهان وإعلانه، على عدم يقين وعلى معقولية عدم تحققه فعلياً. وذلك أيضاً رغم كشفه المؤذي لمكانة إسرائيل واقتدارها، لمحدودية قدرتها على خوض المواجهة منفردة ضد أعدائها.

إقرار إسرائيلي: أوقفنا الضربات الجوية في سوريا

أقرّ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي أيزنكوت، بأن سلاح الجو أوقف شنّ هجماته في الساحة السورية، بعد إسقاط الدفاعات الجوية السورية طائرة الـ«أف 16» الشهر الماضي. إقرار أيزنكوت جاء، في سياق إعلانه «استنفاد» الضربات في سوريا، ما يعدّ إقراراً منه، بصورة غير مباشرة، أن قراراً نقيضاً كان قد صدر ونفّذ، بالامتناع عن شنّ هجمات في الساحة السورية. هذا الكلام جاء، في سياق مقابلة مطوّلة مع صحيفة «جيروزاليم بوست»، لمناسبة عيد الفصح اليهودي، تنشر كاملة يوم الجمعة المقبل، ناقض فيه تصريحات ومواقف لسياسيين وعسكريين صدرت في الأسابيع الماضية، أكدت أن لا تغيير في سياسة شنّ الهجمات في سوريا، وأن لا تأثير يذكر للتصدي السوري وإسقاط الطائرة.